المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 26-11-2006 العـــدد : 1398
الصفحـات : 57 المسلسل : 43

حوار اقتصادي

عمر باحليوة الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف السعودية لـ «المجلة»:

623 مليار دولار عائدات الحملة الترويجية السعودية في الخارج

■ تمثل لجنة التجارة الدولية حجر الزاوية في جلب الاستثمارات الخارجية إلى السعودية عبر حملاتها الترويجية للفرص الاستثمارية وحث قيادات القطاع الخاص على زيارة المملكة لتتعرف على الفرص المتاحة والأنظمة والتشريعات التي تسعى عبر خطى حثيثة إلى جذب شرائح المستثمرين وإعطائهم الحماية و الثقة بالاقتصاد السعودي. (المجلة) التقت المهندس عمر باحليوة ليسلط الضوء على قضايا عديدة تمس الاقتصاد الوطني.

م. عمر باحليوة

الرياض: طارق أحمد

■ ماذا عن الترويج الخارجي للاستثمار في السعودية ؟

- الاستثمار الخارجي جزء أساسي من منظومة اقتصاديات الدول المعاصرة، خصوصا بعد موضوع العولمة وكون المملكة عضوا في منظمة التجارة العالمية لابد أن تكون مهيأة لجذب الاستثمار الإقليمي والدولي.

وكما هو معروف أن رأس المال جبان، حيث يبحث المستثمر عن فرص استثمارية مواتية في ظل مناخ استثماري آمن، والمناخ المناسب لا يتأتى فقط من اتباع القوانين والأنظمة و إنما لابد من وجود بنية تحتية قوية لجذب الاستثمارات الأجنبية.كما انه لا يتأتى من المدن الصناعية أو الاقتصادية، وإنما يتأتى ذلك عبر التنظيم الدقيق ومعايير الانضباط في تطبيق الأنظمة والتشريعات،وتوفير مصادر الطاقة والوقود والكهرباء والمياه وتوافر العمالة المدربة والنظام المصرفي المتطور الذي يضاهي أحدث المصارف العالمية، بالإضافة إلى المحاكم التجارية وهي في طريقها للظهور من أجل حل المنازعات التجارية وإيجاد متخصصين في هذا الشأن يستطيعون حل الخلافات العالقة في القضايا التجارية و مراعاة سرعة تطبيق إجراءات التقاضي،وأخذ عنصر الوقت محل الاهتمام كي لا يتضرر المستثمرون من طول الوقت في إجراءات التقاضي مما يجعل الشركات تخسر الكثير وتجمد حركة التجارة و تدوير رؤوس الأموال بشكل أو بآخر.

يجب مراعاة و تطبيق الأنظمة العالمية محليا، حيث يشمل ذلك تطبيق المواصفات والمقاييس العالمية في المنتجات والقطاعات الخدمية المختلفة،كما يجب أن تشمل الأنظمة المحلية نظام العمالة وتحديد أوقات العمل، بحيث تكون التشريعات المحلية متجانسة وليست متطابقة مع الأنظمة العالمية من حيث التشريعات المدنية إلى التشريعات الاستثمارية و التجارية و حماية المستثمر و نظام الضرائب والازدواج الضريبي و غيره.

● كيف تستطيع المدن الصناعية أن تجذب الاستثمارات الأجنبية؟

- المدن الصناعية عامل من عوامل الجذب المؤثر في جلب الاستثمارات الخارجية،فإيجاد مدينة صناعية ذات مناخ مناسب ومشجع على الاستثمار يكون البديل الأفضل للمستثمر، فتنويع مصادر الاستثمار، خاصة أن السعودية قد حباها الله بمقومات طبيعية عديدة و ثروات معدنية وبيئية وبالتالي فالطاقة رخيصة جدا في المملكة مقارنة ببعض دول العالم المتقدم،كما أن العمالة الموجودة في المملكة منافسة بشكل جيد وأسعارها ليست عالية، بالإضافة إلى توافر المواد الأولية، حيث تعد عنصرا مهما في جذب الاستثمارات بوجه عام.كما أن التمويل لم يكن عائقا و لن يكون عائقا بأي حال من الأحوال و هذا ليس لدخل المملكة المرتفع و لكن لوجود الهيئات والمؤسسات التمويلية المناسبة، وتأتي المدن الصناعية مكملة لمنظومة معطيات أو عناصر أخرى موجودة تسهل للمستثمر الأجنبي التواجد في المملكة بشكل فاعل. ويأتي دورنا في ترويج الفرص الاستثمارية للمملكة في

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 26-11-2006 العـــدد : 1398
الصفحـات : 57 المسلسل : 43

الخارج لتوضيح الصورة الحقيقية عن حجم المشاريع والفرص المتاحة ولن نتوقف عن الترويج للمملكة بأي حال من الأحوال.

● الحكومة هيأت المناخ الاستثماري في المدن الاقتصادية و تركت للقطاع الخاص زمام الأمور ما تعليقكم ؟

- انتقلت الحكومة من مرحلة القطاع العام المطلق إلى مرحلة الشراكة بينها و بين الخاص؛ حيث انطلقت الحكومة من الهيمنة على المشاريع بشكل كامل إلى إعطاء الفرصة للقطاع الخاص وأخذ دوره في دفة العمل الوطني و الاستثمار بشكل عام لتيسير المشاريع و تشجيع المستثمرين عبر المزايا النسبية الممنوحة لهم، بالإضافة إلى أن خصخصة الكثير من القطاعات تساعد على طمأنة العديد من الشركات الأجنبية للدخول بقوة في السوق السعودي دون ريبة أو خوف،وسيكون الطرف المناظر للشركات طرفا آخر في القطاع الخاص و بالتالي سيكون هناك نوع من المساواة

خادم الحرمين الشريفين يفتتح مشروع التحلية ويبدو بجانبه ملك البحرين

او المناظرة ،فالحكومة قد هيأت الطريق للعمل و تركت الاستثمار و كيفية إدارة و تشغيل تلك المشاريع لقيادات القطاع الخاص،وحثها على المشاركة البارزة في دفع عجلة الاستثمار إلى الأمام.

● ما أبرز الحوافز المشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي؟

- إذا دخل المستثمر الأجنبي إلى السوق المحلي و بدأ يستثمر أمواله في المشاريع و الفرص الاستثمارية المتاحة يعامل معاملة السعودي في كل ما يسمى الحوافز المحلية للمواطن السعودي وبالتالي يأخذ القروض إذا كانت قروضا صناعية، حيث يأخذ قرضا يصل إلى 50% من صندوق التنمية الصناعية وله الأحقية في الحصول على قروض من البنوك المحلية أو البنوك العالمية، فعندنا يحضر المستثمر 25% من قيمة المشروع يأخذ القروض الميسرة،كما كفل النظام حق التملك للمستثمر الأجنبي بما يضمن له الأمان والعمل وفق منهج سليم يسهل عليه العديد من الإجراءات التي كانت تتسم بالتعقيد في السابق،أما الآن فصار المستثمر الأجنبي أفضل من المستثمر السعودي بحيث لو ذهب إلى الهيئة العامة للاستثمار للحصول على عمالة يحصل عليها بسهولة، أما المستثمر السعودي لو ذهب لوزارة العمل يجد الأمر معقدا بعض الشيء بعكس المستثمر الأجنبي الذي يتمتع بمقومات ومزايا نسبية تجعله يسرع بضخ رؤوس أمواله في سوق يفتح شهية المستثمرين على مكاسب واعدة.

ومن يتأمل لحركة السوق السعودي يجد أن هناك حرية فتح الحسابات المصرفية و خروج ودخول رؤوس الأموال بسهولة ويسر على عكس فترات سابقة،وعلى صعيد الضرائب نجدها قد خفضت من 45% إلى 20% مما يحفز على جذب الاستثمارات،كما أن الخسائر المتراكمة لا تطبق عليها ضرائب إلا عندما تحقق أرباحاً و تعطي الهيئة العامة للاستثمار مزايا نوعية في الاستثمار في المناطق النائية لدفع شرائح متنوعة من المستثمرين إلى الإقبال على تلك المناطق،وتعد الحوافز المتاحة للاستثمار من افضل الحوافز في منطقة الشرق الأوسط .

● كيف بدأت حملة الترويج الاستثماري للمملكة في الخارج وما أبرز نتائجها ؟

- بدأت حملة الترويج للاستثمار الخارجي للمملكة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعد ذلك في دول الثماني أو الدول الصناعية الكبرى بهدف نقل التقنية إلى المملكة، حيث نتطلع إلى ما يسمى إعادة البناء والتشييد ولن يتوافر ذلك إلا عبر الشركات العملاقة في مجال بناء البنية التحتية، مثل مشاريع الكهرباء والمياه والسكك الحديدية والتعدينية والاتصالات وغيرها.

بلغ حجم ترويجنا للمملكة للمشاريع و الفرص الاستثمارية المتاحة ككل 623 مليار دولار، أي بما يعادل تقريبا 2.2 تريليون ريال لكن هذه المشاريع لا تشمل فقط مشاريع البنية التحتية والخدمات، بل كل القطاعات من المشاريع الصغيرة والمتوسطة و الكبيرة، ومشاريع البنية الوسطى ومشاريع خدمية وصناعية ورأسمالية والبتركيماويات، بالإضافة إلى البحث عن التقنية المتطورة في مجال صناعة المعلومات والصناعات المعرفية، وبدأنا نشعر المستثمر الأجنبي أن هنالك إصلاحات اقتصادية سريعة تتواءم مع المستجدات الراهنة التي تمر بها المملكة العربية السعودية، وكنا نلاحظ بعض المستثمرين يتذرعون بأعذار كانت موجودة إبان فترة السبعينيات والثمانينيات الميلادية، وكنا نتخاطب معهم وأوضحنا لهم أن المملكة تغيرت عن السابق بمراحل عديدة وقفزت قفزات نوعية في كافة المجالات وخاصة مجالات التعدين والبترول والطاقة والسياحة وفتح النوافذ الاستثمارية وإزالة معظم معوقات الاستثمار، وتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار فيها بما تمنحه من محفزات ومبادرات خاصة لجذب رؤوس الأموال إليها واستثمارها في مشاريع خدمية وقطاعات إنتاجية يحتاج إليها السوق المحلي بما ينعكس على المواطن بالمردود الإيجابي. وأحب أن أشير هنا عندما شرحنا لهؤلاء هذا التطور المذهل الذي حدث في معظم المجالات بدأوا يتشجعون ويطلبون زيارة المملكة للتعرف عليها عن قرب و البحث عن الفرص المتاحة ولاشك أن ذلك خطوة إيجابية على الطريق الصحيح.

● هناك توجها للترويج الاستثماري للسعودية في دول العالم الغربي على حساب دول شرق آسيا والدول العربية؟

- الأمر على خلاف ذلك فلم يكن هناك توجه استراتيجي لجهة واحدة وفقط، والدليل على ذلك في الشعيبة، حيث فازت شركات ماليزية بالعقد في حدود ما يقارب 9 مليارات ريال، فلم يكن الجذب فقط لدول العالم الأول، و لكننا نبحث عن توطين التقنية في المملكة ومن يمتلك القدرات والخبرة التقنية العالية فالباب مفتوح للجميع. والاقتصاد السعودي مبني أساسا على الاقتصاد المفتوح، فلم يكن يوما من الأيام السوق مغلقا، ولن يكون مغلقا وهنالك فرص كثيرة لشركات عربية وشركات أخرى من كافة دول العالم.

هناك شركات صينية بدأت تتدفق ليس فقط على مستوى الاستثمارات المتبادلة و لكن أيضا فيما يسمى التبادل التجاري،و من الواضح على مسرح الأحداث الاقتصادية أن الميزان التجاري بدأ يرتفع بين الدولتين بشكل متنام،و الشيء المهم هنا أن المملكة شريك استراتيجي للجميع في منطقة الشرق الأوسط،فمن يريد أن يشارك المملكة في الاستثمار والمشاريع البينية فعليه أن يتعامل معها بحكمة بالغة و يدرك أهميتها الاقتصادية و ثقلها السياسي والدور المحوري، الذي تلعبه في المنطقة في دعم المشاريع المشتركة، من هنا يستطيع أن ينخرط في حركة الاستثمار و ينظر بجزء من الكعكة الاستثمارية التي يتكالب عليها المستثمرون بوجه عام.

ليس هنالك ما يسمى هجرة رؤوس الأموال ولكن هنالك حركة صحية لرؤوس الأموال

المصـــــدر : المجلة
التـــاريخ : 26-11-2006 العـــدد : 1398
الصفحـات : 58 المسلسل : 43

• هل هناك تنسيق مسبق بين القطاعين العام والخاص للاستفادة القصوى من تلك الحملات الترويجية؟

- هناك شراكة بين الحكومة و القطاع الخاص،حيث تمثل الهيئة العامة للاستثمار الجانب الحكومي،ومجلس الغرف السعودية ولجنة التجارة الدولية تمثل القطاع الخاص،وما نقوم به ينصب أولا و أخيراً في مصلحة المملكة،ومن ثم تأتي جهود الهيئة العامة للاستثمار في إطار تنسيق مسبق لكي تعم الفائدة المرجوة.

فدائماً هناك تنسيق دائم مع الجهات الحكومية وقد اتجهنا لأمريكا و بريطانيا و سنزور ألمانيا وإسبانيا واليابان، فكل هذه الزيارات لا تبنى من القطاع الخاص ولكنها ثمرة جهود مضنية وتنسيق دؤوب بين القطاع الخاص والجهات المعنية في الدولة، والمتأمل لجولاتنا يجدها بعيدة المدى وليس لها طابع تجاري بحت أو مردود آن و إنما تكمن فلسفتنا الرئيسة في التعريف للمملكة وحضارتها وحجم تأثيرها في المنطقة ومن ثم حركة الاستثمار النشطة التي تعيشها الآن والطفرة العقارية غير المسبوقة حاليا و الاندماجات المميزة من خلال الدخول في شراكات فاعلة بين الشركات الأجنبية و الشركات الوطنية.

يجب أن تتجانس الأنظمة المحلية مع التشريعات العالمية بما يعزز من حركة الاستثمار و جذب المستثمرين إلى المملكة

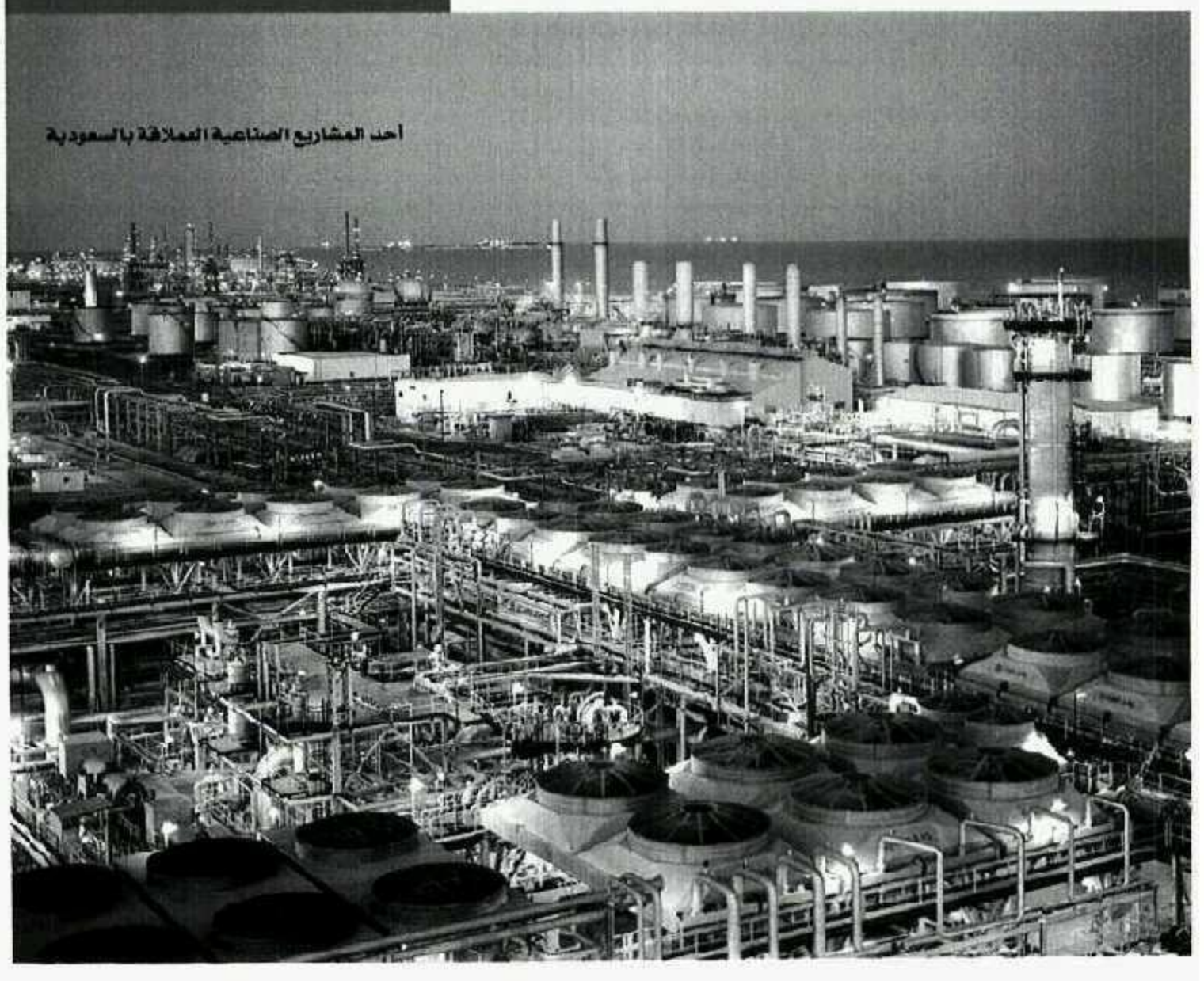

أحد المشاريع الصناعية العملاقة بالسعودية

• هل هجرة رؤوس الأموال من دول لأخرى بحجة المعوقات الاستثمارية؟

- بادئ القول أختلف مع المروجين لهذا التوجه، وذلك لسبب بسيط فليس هنالك ما يسمى هجرة رؤوس الأموال ولكن هنالك حركة صحية لرؤوس الأموال، فالمال مثل الماء يتبع الطريق السهل في الجريان، فإذا وجد فرصة استثمارية مواتية في أي مكان ما توجه إليها مباشرة، ذ ان حركة رأس المال تتبع المناخ المناسب للاستثمار في أي قطر كان.ولعل خير دليل على ذلك فاعلية نظام الاستثمار و توظيف رؤوس الأموال المحلية في مشاريع حيوية ذات نفع عام،كما أن جولات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في ربوع المملكة تفوق الميزانيات وهي شاهد عيان على قوة الاقتصاد السعودي و حركة الاستثمار النشطة بوجه عام،وهذه الجولات وحدها كافية بأن تجذب أي مستثمر للمملكة،غير أنني أحب أن أشير إلى أن حركة رؤوس الأموال تتحكم فيها اعتبارات عديدة، انطلاقا من مبدأ عدم وضع البيض كله في سلة واحدة، حيث تتوزع رؤوس الأموال في أنشطة استثمارية مختلفة سواء في الداخل أو الخارج ومن ثم تتوزع المخاطر ولا تكون كلها في سلة واحدة و هذا شيء طبيعي.

• يقول البعض إن المدن الاقتصادية جاءت نتيجة فائض في الميزانية لمشاريع طويلة الأجل في حين أن المواطن يحتاج إلى مشاريع آنية فما قولكم ؟

- المملكة بدأت في تنويع مصادر الدخل و عدم الاعتماد على البترول خاصة أنه لن يدوم، وإذا دام فلن يبقى بنفس السعر،وإذا بقي بنفس السعر لن تبقى نفس الكمية،لابد من إيجاد منافذ أخرى ومصادر متنوعة للدخل القومي لكي تستمر ركائز الدولة الأساسية عبر منظومتها الاقتصادية،كما يجب أن تكون هناك مشاريع استراتيجية بعيدة المدى، بالإضافة إلى المشاريع الآنية ذات الدخل الفوري ولاسيما أن الأخيرة قائمة بالفعل و لم تتوقف و تسير جنباً إلى جنب مع المشاريع بعيدة الأمد. إننا نتحدث عن المؤسسات الصغيرة ودورها في بناء الاقتصاد الوطني و توظيف العمالة بشكل جيد، حيث بدأت تلك المؤسسات تتحرك بقوة ولن تتوقف، ولكن في الوقت نفسه يجب أن تكون هناك خطط متوسطة الأجل وخطط بعيدة الأجل، وتعد الخطط بعيدة المدى هي بناء المدن الصناعية مثل الجبيل وينبع، حيث أخذنا عشرين عاماً حتى بدأنا الإنتاج على الشكل المشرف الذي نراه اليوم، وأنا أتساءل: لماذا لا تكون هناك جبيل أخرى وينبع أخرى؟ ومثال على ذلك اليوم هناك مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، مدينة حائل، مدينة المعرفة الاقتصادية، مدينة جازان وغيرها من المشاريع المنتظرة التي تعزز من متانة ورفعة الاقتصاد السعودي.

• ماذا عن الخدمات التمويلية و صناديق الإقراض في المملكة بما يشجع على إيجاد مناخ استثماري مميز؟

- هناك خدمات تمويلية عديدة لعل أهمها صندوق التنمية الصناعية السعودي، حيث أنشئ كجهاز تمويلي مرتبط بوزارة المالية لتقديم القروض الميسرة والمتوسطة و الطويلة الأجل لمشاريع القطاع الخاص الصناعية للمساهمة في إنشاء قاعدة صناعية في المملكة، بالإضافة إلى ذلك يقرض الصندوق أي شخص معنوي أو اعتباري يرغب في إنشاء مشروع صناعي و حاصل على ترخيص صناعي في المملكة العربية السعودية، حيث يعطيه ما يصل إلى تكلفة نصف المشروع و المتطلبات الأولية لرأس المال، وذلك شريطة أن تكون المشاريع مجدية من النواحي التسويقية والفنية والمالية وألا تتعدى آجال القروض عشر سنوات ومساهمة أصحاب المشاريع بنسبة لا تقل عن 25% من تكلفة المشروع و رهن الأصول الثابتة للمشاريع وألا تكون الآلات والمعدات مستعملة، و قد بلغ عدد القروض الصناعية المقدمة من الصندوق حتى 1424 هـ (2003) م 2574 قرضاً بقيمة 44،824،454،000 ريال،ويحق لغير السعوديين الاستفادة من قروض الصندوق،فهو يقرض للمشاريع الإنتاجية،علما بأن هنالك بعض القطاعات الصناعية التي لم يعد يمولها الصندوق نظراً للاكتفاء ذاتيا من منتجاتها، وعادة ما تكون القروض متوسطة و طويلة الأجل تسدد خلال فترات تصل إلى عشر سنوات وذلك بعد فترة سماح تمتد إلى 4 سنوات ■